الواردة على ترك نظائره ان الاول لا يتصور ممن تكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الثاني وايضا الاول يتناول القياس
وغيره فانك اذا سمعت من العرب كلامين حذف المسند اليه في احدهما قياسيا وفي الاخر من غير قياس وتمثلت بهما
في مراسلك على هيئتهما فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه واما الثاني فيختص بالقياس قوله فانهم لا يكادون يذكرون
فيه المبتدا وجه ما اشار اليه الشريف في شرح المفتاح والكشاف من ان المرفوع بالمدح او الذم مثلا وصف لما قبله
في المعنى خولف فيه الاعراب للافتنان والغرض من هذا الافتنان اظهار الاهتمام بالمذكور من جهة ان فيه زيادة ايقاظ
للسامع وتحريك لرغبته في الاستماع وذلك الاهتمام انما يكون لمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه المقام ولما بينه وبين
ما قبله من شدة الاتصال التزم حذف المبتدا ليكون في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وايضا في هذا الحذف
تقوية للافتنان في الدلالة على ما ذكر من الاهتمام قوله اي الملة التي الخ اعترض عليه بان الموصول لكونه اسما لا صفة لا يقتضي
ذكر موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار المذكور انما هو من ابهام الموصول دون الحذف وقد يجاب بان الحذف على
قسمين احدهما حذف ما لا بد منه في تصحيح اللفظ والاخر ما منه بد في تصحيحه كحذف الفاعل فيما بني للمفعول مثلا و
قوله هدى للتي هي اقوم من قبيل الثاني ونظيره من بيان النكت كثير في المواد قوله ولا مقتضى للعدول عنه فان قلت
سياتي ان هذا كله مع قيام القرينة فالاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مقتضى للعدول قلت المقتضي قصد الاحتراز بالفعل
لا مجرد صحة ذلك القصد ولا يخفى انه غير لازم وقوله ومنه واولئك هم المفلحون اي من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح
فيما ذهب اليه المتكلمون في قول ابا الطان العبدي اشرب الصغير والى الكبيرة بعراق ومن التقى والنقد يوقوله ثم اولئك هم
المفلحون حيث لم يحذف فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة الثانية جاعلا هم المفلحون خبرا عن اسم الاشارة الاول وفيه اشعار
بان المراد من ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان المسند عند حذف المسند اليه اخر ام لا قوله كما يثبت لهم الاثرة
قال الشارح في شرح الكشاف كما يثبت في موقع المصدر بقوله ثابته الايضاح والتقرير قوله ثم اولئك هم المفلحون حيث لم يحذف
فيه المسند اليه يعني اسم الاشارة الثانية جاعلا هم المفلحون خبرا عن اسم الاشارة الاول وفيه اشعار بان المراد من
ذكر المسند اليه عدم حذفه مطلقا سواء كان المسند عند حذف المسند اليه مسند اليه آخر ام لا قوله كما ثبت لهم الاثرة قال
الشارح في شرح الكشاف كما ثبت في موقع المصدر لقوله ثابتة والفاء في فهي زايدة والاثرة بفتح الهمزة والثاء التقدم و
الاستبداد اسم من استاثر بالشيء استبد به وقوله في تميزهم متعلق بجعلت او بالظرف الواقع موقع المفعول اعني بالمثابة وهي في

الاصل

الاصل الموضع الذي يثاب اليه اي يرجع اليه مرة بعد اخرى ويقال للمنزل مثابة لان اهله ينصرفون في امورهم ثم يثوبون اليه
ومعنى على حيالها على انفرادها واستقلالها واصله حوال بمعنى حول الشيء وقعدت حياله اي بازائه انتهى ولم يتعرض
لمتعلق بالفلاح فقيل هو المبتدا اعني فهي لرجوعه رجوعه الى الاثرة التي يصلح ان يكون عاملا ولك ان تقول الاقرب ح
ان يتعلق بالضمير المستكن في الخبر اعني ثابتة باعتبار رجوعه الى الاثرة ايضا لئلا يلزم الفصل بين الظرف ومتعلقه بالاجنبي
الذي هو الخبر ولا يحتاج الى جعل المذكور مفسر المقدر قبل الخبر كما قيل وحاصل المعنى ان تكرير اولئك افاد اختصاصهم بكل
واحد منهما على حده فيكون كل واحد منهما مميزا لهم عن من عداهم ولو لم يكرر لربما فهم اختصاصهم بالمجموع فيكون هو المميز لا كل واحد
قوله حيث الاصغاء مطلوب لو بدل الاصغاء بالسماع لكان احسن اذ الاصغاء لا يستعمل في حق الباري ثم فلا يلايم التمثيل بقوله اعطاء
عطاي كما هو الظاهر قوله هذا كله مع قيام القرينة اذ لو فقدت في شيء من الصور المذكورة لكان ذكر المسند اليه واجبا لا
شرط الحذف لا لتلك النكتة كما سيذكر شلله الآن قوله ان يكون الخبر عام النسبة اليه الخ المراد بعموم الخبر الى كل مسند اليه ان
يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينسب الى متعدد لعدم قرينة معينه واما لتعارض القراين واما حمله على ظاهره
ففيه ان عموم النسبة للمتعدد مع ارادة التخصيص كاف في اقتضاء الذكر فلا وجه لقوله عام النسبة الى كل مسند اليه اللهم
الا ان يقال انما ذكره حالة من الحالات المقتضية للذكر فلا ينافي ان يكون العموم لبعض ما يصلح له من المتعدد وارادة التخصيص
بمعين من هذا البعض حالة مقتضية اخرى لم يذكرها قوله نحو خالق كل شيء قد عرفت ان المراد لعموم النسبة عمومها في المقام
الذي ذكره وقد دل عبارته في شرح المفتاح على ذلك واما ما اشعر به تمثيله ههنا لما لا يكون عام النسبة بقوله خالق لما
يشاء من ان المراد لعموم النسبة عمومها في نفسها بناء على ان الواقع في المثال خصوص الخبر في نفسه والمناسب للاحتراز عن الخصوص
في نفسه هو العموم بنفسه فينبغي ان يوجه بان المثال المذكور كما هو خاص النسبة في نفسه خاص النسبة في هذا المقام
فالاحتراز عنه ليس بملاحظة خصوصه في نفسه بل بملاحظة خصوصه في هذا المقام فصح ما ذكره الشارح من الجواب و
اندفع ايراد الفاضل المحشي قوله فالجواب ان المقتضي الخ اورد عليه ان ذكر المسند اليه يكون لتصحيح الكلام لا لاعتبار امر زائد عليه
وقد تقرر بينهم ان بحث علم المعاني انما هو عن الخواص الزايدة على اصل المراد وسيجي لهذا مزيد بحث قوله وحقيقة التعريف
جعل الذات مشارا به الى خارج مختص وجعل فايدة الاحتراز عن الضماير الفايدة الى ما لم يختص بشيء قبله
نحو اجل قائم ابوه والحلو كان امامك ام حمار ونحو ربه رجلا ونعم رجلا ويا لها قصة ورب رجل كريم واخيه فان هذه

Copyright © King Saud University